ومعالجة الإشارة والمعلومات» الذي يتوقع انعقاده في إحدى دول المغرب العربي الكبير.

### 3 – اللسانيات ومشكل إدخال العربية في الحاسبات الإلكترونية :

لا يمكن للمرء أن يتخيل الاستفادات النظرية والتطبيقية التي يمكننا الحصول عليها من علم اللسانيات الآلي. فعندما يدرس اللسانيون المواد اللغوية دون استخدام الحاسب الالكتروني فإنّه لابد من استخدام منهج لساني معين، مثل المنهج اللساني الوصفي أو المنهج اللساني التعليلي الشرحي، أو المنهج اللساني التوليدي والتحويلي، أو المنهج اللساني الوظيفي البراغماتي.

ولكن مهما كان المنهج اللساني المستخدم والمطبّق على المواد اللغوية فإنّه لابد من تخزينه في الذاكرة الإنسانية ذات الصفات المحدودة والقصيرة. والواقع هناك صعوبات كثيرة ناجمة عن استخدام التخزين في الذاكرة البشرية، من هذه الصعوبات أنه إذا كنا نحلّل لغة أجنبية ما، فإنّنا سنواجه صعوبة في بناء المفردات، أو إيجاد المعاني المحدّدة لكلمات معينة، أو تسليط الأبنية والصيغ النحوية للغتنا الأم على الأبنية والصيغ النحوية للغة الأجنبية المحلّلة. إنّ هذه الصعوبات نفسها ستتبيّن عندما نعمل على لغتنا الناطقين بها، ذلك لأنّه لا يمكننا أن نتذكر كل هذه الظواهر المبنية في لغتنا الأم، لأن الذاكرة الإنسانية تعمل على أساس من النظام القصير، وليس على أساس من النظام الثابت والطويل جداً.

وهذا يختلف عن ذاكرة الحاسب الالكتروني المركبة على أساس من النظام الطويل الأمد. **وهكذا فإن أعمالاً كثيرة مملّة ومضنية للذاكرة الإنسانية يمكن أن تقوم بها ذاكرة الحاسب الالكتروني، كتصنيف المفردات واكتشافها وملائمة الأبنية والصيغ النحوية في لغتنا الأم مع الأبنية والصيغ النحوية في اللغة الأجنبية.**

وهكذا فإن استخدام الحاسب الالكتروني في مثل هذه الأعمال سيزيد من سرعة العمل العلمي ثم سيحقق المنهجية والموضوعية في الأعمال اللغوية. من هنا فإنه لا داعي للباحث اللساني عند دراسته للغة أجنبية ومقارنتها مع لغته الأم لأن يقول: «إنني أشعر، أو أحدس أو أتوقع». فليس هناك شعور أو حدس أو توقع عندما نعرض المواد على الحاسب الالكتروني، ذلك لأن ما يعطيه هذا الحاسب من نتائج ستكون علمية موضوعية ليس فيها أي شك أو ريبة، وليست خاضعة للحدس والشعور والتخمين.

**وهكذا فإنّه باستخدامنا للحاسبات الالكترونية فإنّه يمكننا أن نضبط عالمية الظواهر اللغوية بسرعة علمية تفوق كل سرعة إنسانية أساسها الذاكرة الإنسانية** والواقع إن عالمية الظواهر اللغوية تقودنا للسؤال التالي:

هل عالمية اللغة شيء جوهري في الوجود الإنساني، أم أنها شيء بيولوجي مشروط باختلاف الجنس البشري؟

الواقع، لقد ساعد علم اللسانيات الآلي في الإجابة على هذا السؤال، وذلك من خلال تطوير عدة حقول لسانية معاصرة. **فالعمل اللساني الذي يقوم به عالم اللسانيات الأمريكي نوم تشومسكي في النحو التوليدي والتحويلي قد تأثر بأنظمة الحاسبات الالكترونية اللغوية تماماً، مثبتاً بأن اللغة هي مكنة جوهرية مولدة تختصّ بالفصائل الإنسانية كلها... هذه الفاعلية اللغوية في الدماغ البشري هي واحدة عند كل الكائنات البشرية، لقد حاول تشومسكي أن يصوغ اللغة صياغة رياضية وأن يُلحق القواعد المحددة لهذه اللغة بإطار توليدي حسابي مبرمج، وذلك من أجل معرفة هذه الفاعلية اللغوية وعلائقها المجرّدة في الدماغ البشري. إن الجهود التي يبذلها تشومسكي لفصل علم النحو (التراكيب) عن علم الدلالة (المعنى) في نظريته الكلاسيكية لعام 1957، ثم الجهود المبذولة لدمج ذينك العلمين ولاسيما في نظريته الجديدة «نظرية العامل والربط الإحالي» لعام 1981، إنما كانت ناتجة عن صياغة اللغة صياغة رياضية، وذلك لبرمجتها في الحاسبات الالكترونية.**

فإذا ما تحدثنا عن الترجمات الآلية فإنه يمكننا القول بأن علم اللسانيات الآلي يسهم الكثير لجعل هذا الحقل مثمراً ونافعاً. فكل مثال لغوي نقدمه إلى الحاسب الآلي من أجل ترجمته من لغة إلى لغة أخرى، فإنه سيكشف لنا أفكاراً جديدة من حيث كيفية استعمال اللغات البشرية وحركيتها في الوقت نفسه. وهذا بالطبع سيقدم لنا حقائق جديدة عن عمل اللغات البشرية واستعمالاتها المختلفة، وسيجرّنا لمعرفة فيما إذا كان يمكن لنا أن نصُوغ قواعد كلية لهذه الموادّ اللغوية الجديدة واستعمالاتها، أم أن هذه المواد اللغوية واستعمالاتها تعتبر شاذة من حيث القانون اللغوي الذي تعمل من خلاله لغة من اللغات البشرية؟. هل هذه المواد اللغوية واستعمالاتها عبارة عن عبارات اصطلاحية لا تخضع لقواعد معينة؟

كيف يمكن للحاسب الالكتروني مثلاً أن يتعامل مع عبارات اصطلاحية عربية، مثل:

1) ا — وعند جهينة الخبر اليقين.
ب — • الخبر اليقين عند جهينة.

2) ا — اليوم خمر وغداً أمر
ب — • خمر اليوم وأمر غداً

3) ا — وعلى نفسها جنت براقش.
ب — • جنت براقش على نفسها

4) ا — يداك أوكتا وفوك نفخ
ب — • فوك نفخ ويداك أوكتا.

فإذا كانت القاعدة العربية مطبّقة تماماً في الأمثلة (1 ب) و(2 ب) و(3 ب) و(4 ب) فلماذا إذاً هناك خطأ في هذه التراكيب المذكورة؟ ولماذا يمكن لمخالفة القاعدة النحوية العربية أن تنتج لنا تراكيب صحيحة في (1 أ) و(2 أ) و(3 أ) و(4 أ)؟.

إن هذه الاكتشافات لبنية التعابير الاصطلاحية جعلت الباحثين اللسانيين العاملين على الحاسبات الالكترونية يفكرون بهذه المسائل النحوية والدلالية والمصطلحية.

وأصبحوا يضعون برامج لغوية تتفق مع هذه الحقائق المذكورة. وهناك إسهام آخر لعلم اللسانيات الآلي وهو أنه استطاع أن يمكّننا من تحليل الصوتيات وتركيبها وتحليل الكلام وتركيبه، وذلك تحليلاً وتركيباً علمياً وموضوعياً لا يخضع للأحاسيس السمعية والتذوقية والحدسية.

وبعبارة مختصرة إن الآلة والحاسب الالكتروني يدفع الباحث اللساني لأن يكون دقيقاً وموضوعياً وسريعاً في بحوثه اللغوية.

ومن هنا فإنه ينبغي على عالم اللسانيات الآلي أن يكون حذراً وواعياً عندما يحلّل الأصوات والكلم ويركبها من جديد. فإذا كان عليه أن يستخدم الحاسب الالكتروني فإنّ عليه أن يعرف الصيغ الرياضية الحديثة للبنية اللغوية. والواقع ينتظر علماء اللسانيات الآلية الشيء الكثير من علم اللسانيات الآلي ولاسيما في حقل علم الدلالة (المعنى). فإذا كان على الدلالة (المعنى) أن تصف العلاقة القائمة بين الكلمة والعالم الخارجي الذي تمثله، فإنّ الحاسب الالكتروني عندها يجب أن يصمَّم وفق هذا الشيء، أي أن يكون عنده بعض المعارف حول هذا العالم الخارجي. وهكذا فإن تمثيل المعرفة الخارجية في الحاسب الالكتروني سيطرح مشكلة أساسية في علم اللسانيات الآلي: كيف يمكن تمثيل العالم الخارجي الفيزيائي في الحاسب الالكتروني؟.

**والواقع إنّ خير دليل على الإسهامات التي يُقدّمها علم اللسانيات الآلي لمعرفة اللغات البشرية هو الدراسة التي كان قدّمها الدكتور محمد مراياتي بالتعاون مع فريق اللسانيات والصوتيات العامل في مركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا. تلك الدراسة التي تدور حول «إحصائية الجذور العربية».** فقد درس الدكتور مراياتي الجذور العربية المنتشرة في المعاجم والقواميس العربية القديمة دراسة حديثة معتمداً بذلك على الحاسبات الالكترونية التي تساعد كثيراً في ضبط العملية الإحصائية والسرعة العلمية فيها. وقد دفع هذا الشيء الدكتور

مراياتي لأن يحصي النسب المئوية للجذور الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية في اللغة العربية ، وقد دفعه أيضا لأن يحصي الدرجات المئوية التي يمكن فيها للأصوات العربية أن تندمج مع بعضها بعضاً ، أو تنفصل عن بعضها بعضاً ، ثم القوانين الصوتية التي تحكم هذا الدمج والانفصال .

والواقع إن هذه الدراسات الإحصائية لجذور الكلمات العربية مهمة بحيث يمكن استخدام نتائجها في الترجمات الآلية من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية الأخرى أو بالعكس . ولاسيما من حيث مقابلة المركبات الصوتية العربية مع المركبات الصوتية الأجنبية من حيث التحليل والتركيب . وقد دعا الدكتور مراياتي هذا الإجراء بـ «تنافر الأصوات العربية وانسجامها ، وإمكانية إكتشاف مثل هذا التنافر والانسجام مبرمجاً في الحاسبات الالكترونية» .

والواقع إن الذي يستحق الذكر في مجال نقل علم اللسانيات الآلي إلى اللغة العربية نظرياً وتطبيقاً هو العالم العربي أحمد الأخضر غزال مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب (المغرب) .

لقد حاول هذا العالم وضع نموذج لساني عربي يعمل على الحاسبات الالكترونية ذات النظامين الألف باني اللاتيني والعربي ، وقد أسمَى هذا النموذج اللساني الآلي بِـ «العربية المعيارية المشكولة – الشفرة العربية (عمم – شع)» . لقد حاول العالم أحمد الأخضر غزال شرح مبادئ هذا النظام متطرّقاً إلى التطور التاريخي للخط والكتابة العربية وكيفية تطويع الرسم العربي للتكنولوجيا المعاصرة للحاسبات الالكترونية وقد طرح مثالاً على ذلك كلمة (علم) التي حاول أن يضع لها كل الرسوم التي تأتيها من فوق وتحت ومحاولة إيجاد المقابل الآلي لها في الحاسبات الالكترونية .

وتتبين صعوبة عمل كهذا من خلال هذه الكلمة العربية :

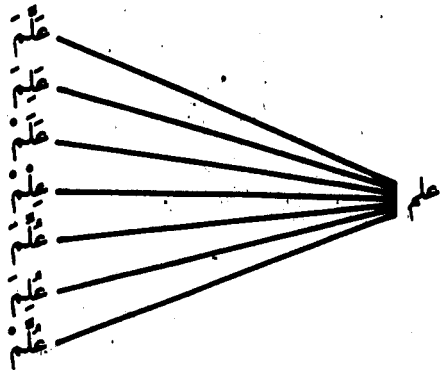


وهناك مثال آخر على تلك الصعوبة هو المشكلة المتعلقة برسم الحرف العربي في الحاسب الالكتروني ذلك الحرف الذي يُكتب في أشكال متعدّدة مثل (س – سـ – ـسـ – ـس) .

والواقع هذا يقودنا لمناقشة النموذج اللساني العربي الآلي الذي وضعه العالم العربي أحمد الأخضر غزال مناقشة مفصّلة .

ا) الوجه النظري للنموذج اللساني العربي الآلي :

إن النموذج الذي وضَعَه العالم أحمد الأخضر غزال والمسمّى بِـ «العربية المعيارية المشكولة – الشفرة العربية» (عَمَم – شع)(6) هو عبارة عن نسقة أو مجموعة محارف عربية تمكّن من تأليف النصوص بالشكل التام أو الجزئي أو بدون شكل .

أما الشفرة العربية (شع) فهي تشفرة ثنائية لمجموعات فرعية من المحارف شُكلت انطلاقاً من طريقة (العمم) وتُمكّن من إدخالها في الإعلاميات وإرسال المعطيات .

إن مجموعة (العمم – شع) تعني النظمة التي تتكون من مجموعة العمم والتشفرات الثنائية للمجموعات المتفرعة

(6) حاولتُ الاستفادة من هذه المعلومات عن النموذج اللساني العربي الآلي الذي وضعه العالم العربي أحمد الأخضر غزال من الكراس الذي وزّع على المشاركين في مؤتمر «اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات» والذي يقع تحت عنوان : عَمَم – شع . معهد الدراسات والأبحاث للتعريب . الطبعة الثانية . مارس 1979 . الرباط – المغرب .

عنها محددة حسب المصاديق الأسبقية للسانيات (مستويات الاقتضاب) .

أما من حيث وصف هذا النموذج فإنه عبارة عن مجموعة من المحارف صُمِّمت لتأليف النصوص العربية وإرسالها حسب الأساليب والتقنيات الموجودة في ميادين الطباعة والرقابة والإعلاميات وإرسال المعطيات والمواصلات المجدية .

ومجموع عدد المحارف التي تتكون منها النظمة هو (107) علامات بما في ذلك الحروف العربية وعلامات الشكل والأرقام وعلامات الوقف ولا يتعدّى أنماط مجموعات المحارف الألفبائية الدولية المنمَّطة . وعلى غرار ما هي عليه الألفباءات الدولية فإن مجموع عدد المحارف قابل للاقتضاب إلى أدنى مستوى تفرضه مضايقات العتاد المعياري .

إن الأنماط العددية للألفباءات الدولية : من (110) إلى (32) علامة . أما الأنماط العددية للعمم — شع : من (107) إلى (32) علامة .

إن محارف (العمم) تلبّي الأنماط الخطاطية الدولية التي تفرضها التقنيات الموجودة حالياً : أي : التأليف على سطر الكتابة ، تنميط العلامات عرضاً وعلواً ، التجانب السطري الصارم ، واحترام هذه الحتميّات الخطاطية ، مكّن من وحدية شكل الحرف وبالتالي من اختصار عدد محارف تأليف النصوص العربية إلى حدٍّ مطابقته مع الأنماط العددية الدولية .

إن محارف العمم قابلة لأن تُنجز بجميع أقلام الخط العربية المعروفة (القلم السنخي والكوفي والرقعي ... الخ) كما أنّها تخضع للمضايقات الخطاطية التي تفرضها تقنيات خاصة مثل ترئية المحارف على الشاشة المهبطية .

والواقع إن مجموعة العمم تنفصل إلى مجموعات فرعية متداخلة تتضمن تشفرات ثنائية متلائمة مع تشفرات الألفباءات الدولية ذات المحارف اللاتينية .

إن نظمة (العمم — شع) تمكّن من ترشيد تقنيات تأليف النصوص العربية لأنها تحدّد لأول مرة. **نسقة عربية معيارية**، أي مجموعة قارّة من المحارف التي يتطلّبها تأليف نصٍّ تام : الحروف وعلامات الشكل والوقف والأرقام . خلافاً لما هي عليه النسقات العربية الموجودة حالياً والتي تتغير حسب تقنيات التأليف بل أحياناً في حدود نفس التقنية ، فإن نظمة العمم قابلة للاستعمال سواء في التصنيف الطباعي اليدوي أو في آلات التأليف المعيارية (بالساخن أو البارد) وذلك بدون تغيير في العتاد، كما تمكّن من تأليف النصوص بنفس الشروط والمهارات التي تضمنها النسقات اللاتينية .

إن الشكل الذي يكاد ينعدم في معظم التقنيات الجاري العمل بها لم يعد يشكّل أي صعوبة تقنية في نظمة (العمم — شع) التي تعطي لعلامات الشكل نفس الأهمية التي لباقي العلامات وتمكّن من تأليفها على غرار هذه الأخيرة .

هذه المَعْيَرة للعتاد العربي أدّت إلى ترشيد عملية التأليف وإلى الزيادة في مردودية العمل وإلى اقتصاد هام في تكلفة المطبوع العربي .

لقد دُرست النظمة العمم — شعيّة لهدف حلّ مشكل الخطاطة العربية حلّاً شاملاً وهي بفضل مرونتها تستجيب للمضايقات العددية لكلّ عتاد يستخدم المحارف .

المرقنات ، الطابعات البعدية ، أعضاء الدخول والخروج في الرتابات ، الخ .

إنّ عدد العلامات في النظمة قابل للاختصار حسب المتطلّبات التي تفرضها مختلف الأساليب دون أن يُخِلّ ذلك بالمقروئية أو يؤدي إلى حذف الشكل .

إنّ المجموعات القارّة للعلامات يمكن أن توضع لها شفرة على نمط واحد. والشيء الذي يمكّن من مَعْيَرة التواصل باللغة العربية سواء تعلّق الأمر بارسال اخبارات بواسطة الطابعات البُعْدية أو المبرقات أو بإرسال معطيات

من نظمة إعلامية إلى أخرى أو إبلاغ معطيات إلى الجمهور.

كيفما كان العتاد الخطاطي المستعمل، فإنّ نظمة العمم – شع تضمن مقروئية ومهارية متزايدتين بالمقارنة مع المحارف التقليدية، لأنها تحرّر الألفباء العربية من ارتباطها بزخرفة الخط لتجعل منها مجموعة من محارف وظيفية تمثل بها التقنية الطباعية جميع العلامات الحاملة للأعلام سواء منها الحروف أو الحركات بالتساوي وعلى نمط واحد وبنفس الشروط التي تخضع لها الألفباءات الأوربيّة.

إنّ المزايا الثقافية لطريقة (العمم – شع) هي أنها تشيع المطبوع بصفة ديمقراطية وتضع المعرفة في متناول الجميع، وذلك لأنها شدّت عمل التأليف وخفضت جداً من تكلفة المطبوع وهيّأت إمكانية شكل النصوص شكلاً تاماً. كما أنّها أدخلت اللغة العربية في ميادين لم تكن مفتوحة أمامها قبل الآن، وذلك بتكييفها للكتابة العربية مع التكنولوجية العصرية لإرسال الإعلام.

إنّها أصبحت تمكّن مستعملي اللغة العربية من استخدام الوسائل العصرية للتواصل اللغوي بلغتهم الوطنية وذلك في ميادين المواصلات البُعدية والتوثيق وتسيير المؤسسات.

أضف إلى ذلك أنها الطريقة الوحيدة حتّى الآن التي توفر إمكانية معالجة اللغة العربية نفسها بتلك الوسائل الهائلة المتمثّلة في الرتابات. فلم تعد المحافظة على التراث اللغوي والأدبي واستغلاله لحلّ مشاكل المصطلحات العلمية والتقنية العربية حالياً، متروكة للطرق التقليدية البطيئة التي لا يوثق بها كثيراً والتي نُبذت اليوم من طرف كبرَى اللغات التكنولوجية.

**وباختصار، إنّ طريقة (العمم – شع) تحلّ جميع مشاكل الخطاطة العربية التقنية وتذلل جميع العقبات المادية أمام نشر الثقافة وتعميمها.**

**ب – الوجه التطبيقي للنموذج اللساني العربي الآلي:**

تبيّن الرسوم والصور المرفقة في الجدول المدرج في نهاية الكراس[7] الطريقة التكنولوجية الآلية المصمّمة التي وضعها العالم العربي أحمد الأخضر غزال وذلك من أجل تعريب الحاسب الالكتروني ووضع العربية في الحاسبات الالكترونية مراعياً بذلك هوية اللغة العربية وشخصية محارفها ورسومها.

**4 – اللسانيات ومشكل المصطلح العلمي التكنولوجي:**

لقد اتضحت مشكلة المصطلح العلمي التكنولوجي في مؤتمر «اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات» من خلال هاتين الحقيقتين:

الحقيقة الأولى: هي أن هذا العلم كان قد وضعت مبادئه ومناهجه ونظرياته في البلدان الأوربية والأمريكية، وذلك منذ خمسين سنة. ومازالت هذه البلدان تطوره حتّى هذا الحين. وهذا بالطبع يتطلّب الترجمة الدقيقة والعلمية لهذا العلم من اللغات الأوربية والأمريكية إلى اللغة العربية. فإذا ما ربطنا هذه الحقيقة بالوضع الراهن للثقافة اللسانية في الوطن العربي فإننا سنكتشف أنّه ليس هناك حتّى معجم عربي – انكليزي يشرح لنا المصطلحات اللسانية الانكليزية ومقابلاتها العربية إلا بعض الجهود القليلة جداً في هذا المجال[8].

(7) لمزيد من الاطّلاع على هذه الرسوم والصور يمكن للقارئ النظر إليها في نهاية الكراس الذي وزّع على المشاركين في مؤتمر «اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات» والذي يقع تحت عنوان: عممَ – شع. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. الطبعة الثانية. مارس 1979. الرباط – المغرب.

(8) أستثني من ذلك الجهود الخيّرة والمشكورة التي بذلها الدكتور محمد حسن باكلّا وآخرون معه في هذا المجال. فقد وضعوا معجماً لسانياً أسموه «معجم المصطلحات اللغوية الحديثة». طبعة بيروت – لبنان 1983.
ثم الجهود التي تبذل من أجل مناقشة المصطلح اللساني العربي من خلال المؤتمر الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني 1983، وذلك بتنظيم من مكتب تنسيق التعريب بالرباط – المغرب.

ثم إنّه حتّى ولو كان هناك معجم عربي – انكليزي واحد فإنه لا يفي بالمصطلحات اللسانية الغربية وبالتطورات المذهلة التي رافقت هذا العلم، وخاصة بعد ارتباطه بعلوم أخرى مثل الرياضيات ، والفيزياء ، والبيولوجيا ، والحاسبات الالكترونية .

الحقيقة الثانية : هي أنّ هذا العلم أصبح له أقسام خاصة به ثم فروع وبرامج عديدة في هذه الأقسام . فهناك كليات قائمة بنفسها تدعى «كليات اللغات والعلوم اللسانية» . بل إنّ هذه الكليات أصبحت تركّز في الوقت الحاضر على التخصص في موضوع واحد في هذا العلم ، لذلك أنشئت برامج خاصة للماجستير والدكتوراه تعالج فروعاً خاصة كالفروع التالية :

1) علم اللسانيات الرياضي
2) علم اللسانيات البيولوجي
3) علم اللسانيات الأنثروبولوجي
4) علم اللسانيات الاجتماعي
5) علم اللسانيات النفسي
6) علم اللسانيات النظري
7) علم اللسانيات التطبيقي
8) علم اللسانيات الآلي (الحاسبات الالكترونية) .

فإذا ما ربطنا هذه الحقيقة العلمية بالواقع الراهن للثقافة اللسانية في الوطن العربي فإننا سنفاجأ بأنّه ليس هناك أي قسم لساني بذاته في أيّ جامعة عربية . بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك لنقول بأنّه ليس هناك حتّى موادّ لسانية تُدرَّس في ذاتها في الجامعات العربية إلّا بعض الموادّ اللسانية التي تدرّس في بعض أقسام اللغات الإنكليزية في الجامعات العربية .

من هنا تتضح مشكلة المصطلح العلمي التكنولوجي للسانيات العربية ، إنّه لا يمكن وضع المصطلح العلمي اللساني من فراغ وفي فراغ . إن المصطلح العلمي اللساني ينبغي أن ينبثق من الواقع التطبيقي والعلمي للموضوع المعالج في حياة أمة من الأمم .

فإذا ما أردنا للمصطلح اللساني العربي أن يكون ويتطور في الثقافة العربية فإنّه لابدّ من تحقيق شرطين اثنين ينبعان من الحقيقتين السالفتين :

**1) لابدّ من اللحاق بركب التطور العلمي والتكنولوجي اللساني الغربي . ولابد من ترجمة كل ما يستجدّ في هذا الأمر ترجمة دقيقة أمينة ثم لابدّ من التخصص في هذا العلم ولابدّ من إيفاد الباحثين ليتخصصوا به .**

**2) لابد من وضع بعض الأسس البسيطة والسهلة لإنشاء مادة لسانية حديثة في كلّيات الجامعة تكون نواة لإنشاء أقسام لسانية قائمة برأسها تتبع هذه الجامعات(9) .**

## 5 – اللسانيات ومشكل اختيار النموذج اللساني العربي للبرمجة الآلية :

كنتُ قد فصّلت في أزمة النظرية العربية اللسانية في مقال نُشر من قبل(10) ، لذلك لن أتطرّق إلى تفاصيل هذه الأزمة هنا .

إنّ ما يعنينا هنا هو علاقة النظرية اللسانية العربية بالحاسبات الالكترونية ، وإمكانية استخدام نموذج لساني عربي دقيق يصف قواعد اللغة العربية في البرمجة الآلية في الحاسبات الالكترونية .

---

(9) أستثني من ذلك جامعة حمص في سوريا في خطوتها الجريئة لفصل علم اللسانيات (علم اللغة) عن فقه اللغة وإنشاء مادة قائمة برأسها في قسم اللغة العربية – السنة الثالثة اسمها «علم اللسانيات» ويعود هذا إلى الجهود الطيبة التي يبذلها رئيس هذه الجامعة ، الدكتور عبد المجيد شيخ حسين ، لربط هذه الجامعات بالعلوم التكنولوجية المعاصرة .

(10) لمزيد من الاطّلاع على هذا الموضوع انظر :
الوعر : مازن (1983) : «أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي .»
مجلة المعرفة الصادرة عن وزارة الثقافة والارشاد القومي في سوريا . العدد 251 كانون الثاني 1983 .

والواقع هناك عدة نماذج لسانية عربية حاول أصحابها أن يحلّلوا تراكيب اللغة العربية وفق نظريات مختلفة ، أذكر من هذه النماذج : النموذج اللساني العربي التراثي وفق منظار العصر. للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح .

والنموذج اللساني الوظيفي المعجمي للدكتور عبد القادر الفاسي فهري .

والنموذج اللساني المعياري المعدل للدكتور اسماعيل صويلح .

ثم النموذج اللساني الحديث والواقعي لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية والذي كان وضعه صاحب هذه السطور .

والواقع إنّ أيّة نظرية لسانية لا يمكن أن تكون علمية ودقيقة ثم مضبوطة إلاّ إذا حاولت تفسير واقع لغوي معين . وهكذا فبقدر ما تدرس بنية لغة معينة دراسة شاملة ودقيقة بقدر ما تكون النظرية اللسانية شاملة ودقيقة .

ولكن الأمر بالنسبة للثقافة اللسانية العربية هو أنّ الإطار اللساني العربي الذي هو نتاج مواد لغوية غربية يؤخذ من قبل بعض الباحثين العرب ككل ، ويحاولون تطبيقه على بعض المواد اللغوية العربية سواء وافقت هذه المواد اللغوية العربية هذا النموذج أم لم توافقه .

وهكذا يستطيع القارئ العربي أن يجد العديد من المناهج والأطر اللسانية الغربية المطبقة على المواد اللغوية ، وذلك منذ أن تأسس هذا العلم في الغرب .

والواقع لقد كنتُ رفضت هذا الأساس المنهجي رفضاً مبنياً على أسس علمية لسانية واضحة . وقد كنت أوضحت بأن النظرية اللسانية العربية التي نتطلّع إليها يجب أن تكون نابعة من البنية اللغوية العربية كلها وليست من جزء منها[11] .

فإذا ما استطعنا وضع نظرية لسانية عربية حديثة وواقعية فإنّها ستكون تطوراً نحو العلمية والبرمجة الآلية في الحاسبات الإلكترونية . فبقدر ما يكون هناك نموذج لساني عربي حديث ودقيق لقواعد اللغة العربية بقدر ما ستكون البرمجة اللسانية دقيقة وشاملة . ويكون المستوى الدلالي والنحوي والصوتي لبنية الجملة العربية ممثلاً تمثيلاً دقيقاً وموضوعياً في الحاسبات الالكترونية .

والواقع ، لقد شهد مؤتمر «اللسانيات التطبيقية العربية ومعالجة الإشارة والمعلومات» نماذج لسانية عربية مختلفة .

فالبروفسور عبد الرحمن الحاج صالح يرى في نموذجه اللساني أنّه من الأفضل والأنجع أن نرجع إلى التراث اللساني العربي ونصبّ عليه نظرة جديدة من خلال ما قد استُفيد من البحث اللساني الحديث ، وقد تبيّن للحاج صالح أنّ هناك في هذا التراث ، الكثير من المفاهيم المجهولة حتّى الآن ، أو التي تجاهلها بعض اللسانيين والتي قد يستفيد منها ليس اللسانيون العرب المحدثون فحسب ، بل اللسانيون بشكل عام .

وترى تلميذة الدكتور الحاج صالح البروفسورة خولة طالب الإبراهيمي ، بأن الجانب المهم في ذلك هو تحليل الحاج صالح لعلم التراكيب *Syntax* ، فقد حاول الحاج صالح ــ حسب رأيها ــ أن يخرج النظام اللغوي على شكل قواعد لغوية رياضية ، واعتمد في ذلك على الرياضيات الحديثة . إنّه يمكن أن نرجع مثلاً النماذج العربية التركيبية للجمل العربية إلى نموذج واحد

---

(11) لمعرفة مبادئ النظرية اللسانية الواقعية والحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، راجع النسخة الأصلية لرسالة الدكتوراه التي كان قدمها صاحب هذه السطور (بالانكليزية) إلى جامعة جورجتاون ، كلية اللغات والعلوم اللسانية ــ قسم اللسانيات الحديثة ــ الولايات المتحدة ، واشنطن ــ العاصمة ، تحت عنوان :

*Al-Wer, Mazen (1983). Towards a Modern and Realistic Sentential Theory of Basic Structures in Standard Arabic. Ph. D dissertation. Goergetown University Washington D.C. U.S.A*